2024

الشركات الأجنبية العاملة في الصحراء الغربية المحتلة القانون الدولي والآفاق المستقبلية

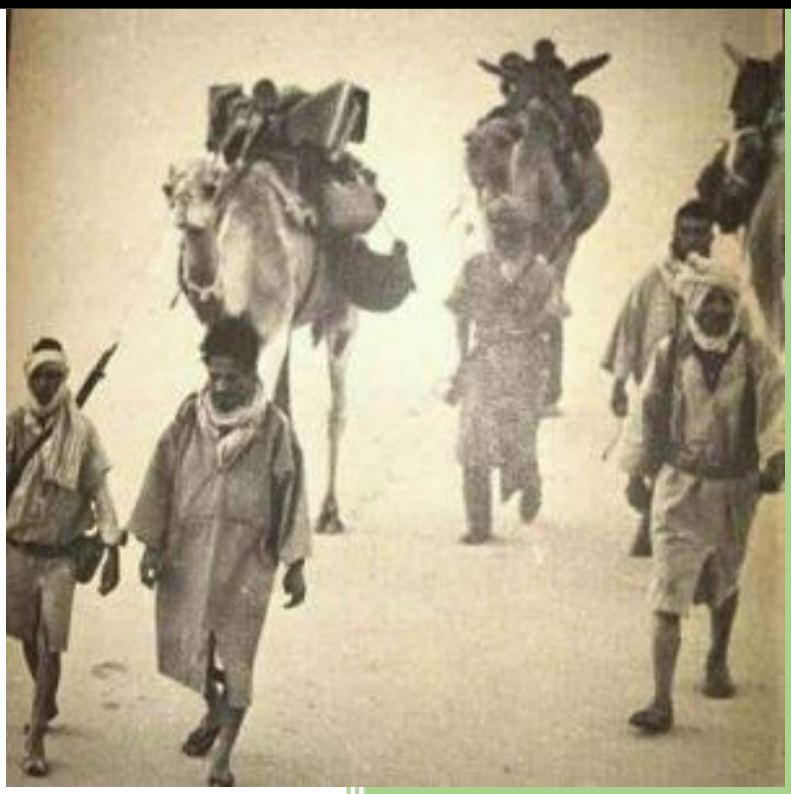

محمد ولد الشريف/الدكتور غالي زبر

مركز الدراسات والتوثيق الفرنسي الصحراوي، أحمد بابا مسكة

10/02/2024

جدول المحتويات

الوضع القانوني للشركات الأجنبية في الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية 2
مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) : وسيلة تجميلية للشركات الغربية 3
غسيل أخضر مضاعف مع استعمار لا يعرف حدودًا 3
الآفاق 4

Pour toutes info : centre.miske@gmail.com - Mohamed OULD CHERIF/Dr Ghali ZBER
Notre Website : https://centremiske.aseso.fr/

الوضع القانوني للشركات الأجنبية في الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية

على الرغم من الوضع القانوني الواضح للصحراء الغربية كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في انتظار إنهاء الاستعمار منه، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة، إلا أن العديد من الشركات تواصل أنشطتها في هذه المنطقة الخاضعة لاحتلال عسكري وهي بذلك تمارس أنشطة اقتصاديه غير قانونية وغير أخلاقية. ويثير هذا الوضع مخاوف كبيرة لأنه يتعارض مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات ويشكل انتهاكًا صارخًا للمعايير الدولية للسلوك.

قبل أن نستعرض الشركات التي تعمل في الصحراء الغربية بصورة غير قانونية، لنقم بدراسة هذه المشكلة عن كثب وآثار مثل هذه الأنشطة غير القانونية.

الحقيقة أن إنهاء الاستعمار، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لابد أن يتم من خلال التعبير الحر عن إرادة السكان، وفي الحالة المثالية التي تمّ تطبيقها في كثير من المناطق، تم من خلال الاستفتاء على تقرير المصير. ومع ذلك، وعلى الرغم من التعداد السكاني المحايد الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو MINURSO)، اعترض المغرب على النتائج ورفضها، مما أدى إلى إلغاء التزاماته التي سبق أن أعلنها بالاتفاق مع جبهة البوليساريو وتحت اشراف الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنظيم الاستفتاء.

ومنذ عرقلة المغرب لممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير، أكدت عدة قرارات قضائية (أوروبية وأفريقية) عدم شرعية استغلال ثروات الصحراء الغربية دون موافقة الشعب الصحراوي من خلال ممثله الوحيد المعترف به دوليا، جبهة البوليساريو.

يجب أن تكون هذه القرارات القانونية المتعددة بمثابة معيار للمسؤولية الاجتماعية(CSR) لجميع الشركات .وبالتالي، فإن عدم الالتزام بمعايير السلوك الدولية، وخاصة فيما يتعلق بوضع الصحراء الغربية يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ يتعين على الشركات احترام المعايير الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي عند العمل في المناطق المتنازع عليها.

ومع ذلك، يستمر المغرب، الذي يشتهر بممارسة دبلوماسية مرتكزة على الفساد وهو ما كشفت عنه فضيحة الفساد في البرلمان الأوروبي، في جذب شركات أجنبية للاستثمار في الأراضي الصحراوية المحتلة، (وفي الآونة الأخيرة جلب شركات إسرائيلية عديدة بصورة ملفتة) وهذه الشركات تمارس أنشطة غير قانونية في الصحراء الغربية.

تنتهك هذه الأنشطة بشكل واضح مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وتثير هذه الحالة مخاوف بشأن نزاهة الممارسات التجارية في المنطقة.

Pour toutes info : centre.miske@gmail.com - Mohamed OULD CHERIF/Dr Ghali ZBER
Notre Website : https://centremiske.aseso.fr/

مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) : وسيلة تجميلية للشركات الغربية

تعكس الأنشطة غير القانونية وانتهاكات المعايير (CSR) الحدود الدائمة لهذه المعايير، والتي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها مفهوم في تطور مستمر، وحتى يعتبرها بعض الشركات مجرد وسيلة "تجميلية".

يبقى العمل الدولي أمرًا حاسمًا لضمان احترام المعايير الأخلاقية والتشريعات البيئية ومبادئ القانون الدولي، خاصة في المناطق المتنازع عليها مثل الصحراء الغربية. كما يجب أن نلاحظ أن 36 شركة قد أنهت أنشطتها في الصحراء الغربية، مما يشير إلى استجابة معنوية ملحوظة للسياق المعقد في المنطقة.

وفي هذا السياق، من المثير للاهتمام أن نلاحظ، بالترتيب التنازلي، أن الشركات التي لها أنشطة في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية تأتي بشكل رئيسي من إسبانيا (31)، فرنسا (19)، الصين (14)، ألمانيا (12)، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية والسويد (10 لكل بلد) وإسرائيل (9)، مما يعكس تنوع الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة الاستثمارية غير القانونية في الاراضي الصحراوية المحتلة ويسلط الضوء على أهمية اتباع نهج شامل لمعالجة القضايا المعقدة في الصحراء الغربية.

غسيل أخضر مضاعف مع استعمار لا يعرف حدودًا

ومن المهم أيضًا تحليل القطاعات التي تنشط فيها هذه الشركات. في الواقع، تظهر الأرقام في السنوات الأخيرة ارتفاع الأنشطة في قطاع الطاقات المتجددة. الأمر الذي يثير مخاوف جدية. إن قيام الشركات باستغلال الموارد الطبيعية للمنطقة واستخدام الغسيل الأخضر، وتقديم نفسها على أنها منخرطة في مشاريع الطاقة النظيفة، يساهم في إدامة الوضع الظالم للاحتلال غير القانوني لـ 70 إلى 75٪ من أراضي الصحراء الغربية، مقرونا بالاستعمار الجائر الذي تساهم في دعمه وديمومته هذه الشركات؛ والتحايل بشكل فعال على المعايير الدولية.

في هذا القطاع من "الغسيل الأخضر" إلى جانب الترويج للاستعمار الجائر، نجد الدول الخمس التالية تحتل المراتب الأولى من حيث عدد الشركات الممارسة بأنشطة غير قانونية في الأراضي الصحراوية المحتلة، إسبانيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا.

ونجد في الوثيقة التي قدمتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى قمة المناخ السادسة والعشرين أن "قدرة المغرب على تحقيق أهدافه المناخية، والامتثال لاتفاقية باريس، تعتمد جزئيا على تطوير البنية التحتية للطاقات المتجددة في الصحراء الغربية المحتلة، أي أن المغرب يعتمد المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية باريس بشكل مباشر على الاستعمار، ومن خلال هذه الآليات، يتم استخدام تمويل المناخ لتعزيز التنمية في الأراضي المحتلة لصالح دولة الاحتلال، مع حرمان النازحين واللاجئين الصحراويين، كذلك ترسيخ التفاوتات الهيكلية الناجمة عن الصراع، خلافا لمبادئ العدل والعدالة المناخية.

المغرب الذي يلمع صورته من خلال مشاريع الطاقة النظيفة التي يقيم معظمها على الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية تمكن "حتى نهاية ديسمبر 2020 من الحصول على 293.8 مليون دولار من تمويل المناخ المعتمد من الصناديق متعددة الأطراف المعنية بالمناخ، بينما تلقت كل من الجزائر وموريتانيا 13.8 و 74.4 مليون دولار على التوالي أما دولة فلسطين التي يشابه وضعها حالة الجمهورية

الصحراوية، فقد حصلت على 28.3 مليون دولار، في حين لم تتلق الجمهورية الصحراوية الديمقراطية أي تمويل خاص بالمناخ".

يذكر أن المغرب قد حصل أيضا في ماي 2022 على موافقة البنك الدولي على منحه قرضاً بقيمة 350 مليون دولار تهدف - حسب ما تم الإعلان عنه- إلى دعم تمويل برنامج "الاقتصاد الأزرق" والمساهمة في نموه الاقتصادي من خلال الاستفادة من الموارد الساحلية وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، علما أن معظم الأنشطة الاقتصادية المستهدفة في هذا البرنامج موجهة إلى المزيد من استغلال الموارد البحرية في الأراضي الصحراوية المحتلة.

إن هذا الغسيل الأخضر للاستعمار يسلط الضوء على المفارقة المتمثلة في أن المشاريع التي من المفترض أنها تركز على التنمية المستدامة والطاقة المتجددة تستخدم لتبرير وتعزيز الاحتلال غير القانوني والمثير للجدل، علاوة على ذلك، فإن تمويل هذه المشاريع من قبل صناديق المساعدات الدولية يسلط الضوء على ضرورة زيادة اليقظة فيما يتعلق بكيفية استخدام هذه الأموال وكيفية تنفيذ المشاريع فعليا على أرض الواقع.

كما يسلط الضوء على أهمية الشفافية والمساءلة والرقابة الدولية لضمان امتثال الشركات للمعايير الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي، وأن الأموال الدولية تستخدم بشكل متسق مع الأهداف المعلنة للتنمية المستدامة.

يبرز هذا الغسيل الاخضر المرتبط بالاستعمار البيئي، السخرية من حقيقة أن المشاريع التي تُدعى أنها مُوجهة نحو التنمية المستدامة والطاقة المتجددة يتم استخدامها لتبرير وتعزيز احتلال غير قانوني ومثير للجدل. بالإضافة إلى ذلك، يُسلط تمويل هذه المشاريع عبر الصناديق الدولية للمساعدة الضوء على ضرورة زيادة اليقظة بشأن كيفية استخدام هذه الأموال وكيفية تنفيذ المشاريع بالفعل على الأرض.

أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية والرمزية للصراع غير المنتهي لعملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية هو قطاع الصيد البحري، ففي الواقع، تتصدر إسبانيا، القوة الاستعمارية السابقة، بشكل بارز بصورة أكبر من البلدان الأخرى نهب الموارد الصيدية للشعب الصحراوي. لذا فليس من المستغرب أن نرى أن إسبانيا كانت لاعبًا رئيسيًا بشكل مستمر في معارضة قرارات المحكمة الأوروبية فيما يتعلق بالاتفاقيات غير القانونية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في مجال الصيد البحري، رغم أنه تم اتخاذ قرارات متكررة تؤكد أن استغلال الموارد الصيدية للصحراء الغربية دون موافقة الشعب الصحراوي هو ممارسة غير قانونية.

الآفاق

في غياب إجراءات عملية من قبل الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي، الذي يُتوقع منه الدفاع عن القانون الدولي، يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً. إذ يمكن أن يساعد في رفع مستوى الوعي وإدانة مثل هذه الممارسات، لأن كل شركة تتحمل مسؤولية احترام المعايير الدولية، وخاصة في سياقات مثل الصحراء الغربية، حيث تكون الأسانيد السياسية والقانونية أكثر من كافية.

وقد يؤدي ذلك إلى تعدد وجهات النظر والإجراءات لإدانة الأنشطة غير القانونية للشركات العاملة في الصحراء الغربية. قد تتضمن بعض الاستراتيجيات أساليب مشابهة لتلك التي تتبعها حركة المقاطعة (المقاطعة، وسحب الاستثمارات، والعقوبات)، أو حملات توعية بين المؤسسات الإقليمية ومؤسسات الدولة في أوروبا، وخاصة السلطات المحلية، والتي غالبًا ما تدعو إلى تقديم عطاءات وطنية أو دولية، لأنه على هذا المستوى يمكننا التفكير في تجاوز المصاعب المحتملة لمصالح الدولة التي قد يوجهونها.

وقد ثبت نجاح هذه الإجراءات في الماضي، سواء في حالة هزيمة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، واليوم في حالة مقاطعة شركات مثل ستاربكس أو ماكدونالدز أو بوما أو شركة كارفور الفرنسية، في حالة الحرب التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة.

وعلى وجه الخصوص، بحكم طبيعتها، ينبغي أن يكون من الأسهل على المجتمع المدني أن يسعى إلى ضمان الشفافية واحترام حقوق الإنسان في المشاريع الممولة من المساعدات الدولية (كما هو الحال مع برنامج الاقتصاد الأزرق المذكور أعلاه)، لأن الوصول إلى البيانات وتتبع هذه الأموال أسهل بكثير مما هو عليه في حالة الاستثمارات الخاصة، ولا يمكننا تطوير مشروع تنمية مستدامة على حساب حقوق الإنسان. ومن هذه الحقوق حق السكان الأصليين في التصرف في ثروات بلادهم.

إلى جانب جهود المجتمع المدني، من المهم على أرض الواقع، حيث أطلق المغرب عمليات استكشاف معدنية في الأراضي الصحراوية المحتلة، موجهة بالدرجة الأولى للتنقيب عن الذهب والعناصر الأرضية النادرة واليورانيوم بمساعدة الشركات الكندية أساسا(حيث تمثل 34٪ من الشركات في هذا القطاع)، ألا تسمح سلطات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وجبهة البوليساريو لهذا النشاط غير القانوني أن يرى النور أو على الأقل أن يصبح نشاطا صناعيا.

إن هذه المبادرة الصحراوية، في حال وضعها موضع التنفيذ، بالإضافة إلى أستنادها على أساس قانوني قوي، فإنها سترسل رسالة واضحة المعنى إلى الجهات الفاعلة الأخرى. كما أنها ستجعل بالإمكان تجنب تحول هذا النشاط المعدني إلى وسيلة أخرى لتوطيد الاحتلال وتعطيل عملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية . وفضلا عن ذلك، فإن التجارب المعاصرة في حالات مماثلة في عدد من البلدان الأفريقية، تظهر أن مثل هذه الاكتشافات المعدنية غالبًا ما تكون مرادفة للصراعات الدموية المدمرة.

إن وضع حد لهذه الاستكشافات الآن في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية هو عمل قد يجنب المنطقة المزيد من الاحتمالات المقلقة والتوترات غير محمودة العواقب.

وفيما يلي نقدم لكم عرض تحليلي للشركات المتورطة في الاستثمار غير القانوني وغير الاخلاقي في الأراضي الصحراوية المحتلة، حسب القطاعات الاستثمارية والبلدان التي تنتمي إليها هذه الشركات :

نظرة عامة وتوزيع الشركات حسب الجنسية وحسب قطاع النشاط:

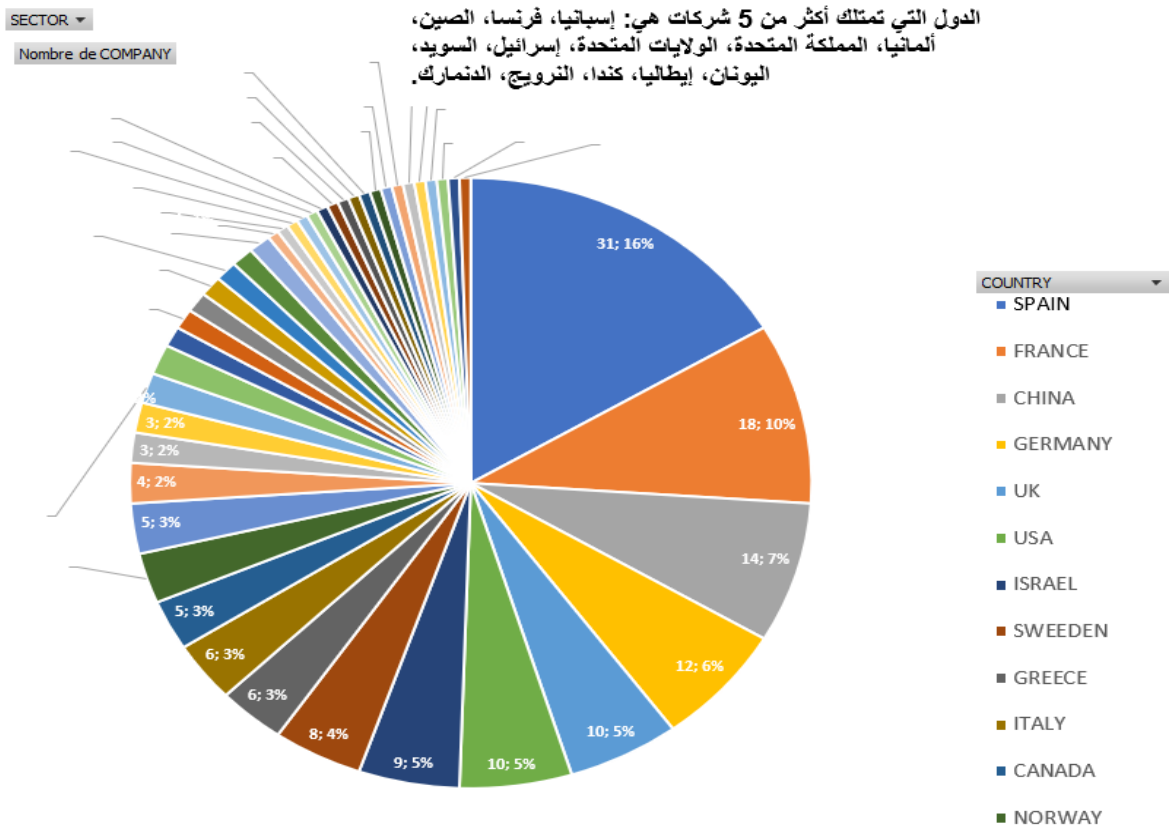

الفوسفات: الدولتان الأوليتان في القائمة ـ الهند ونيوزيلندا.

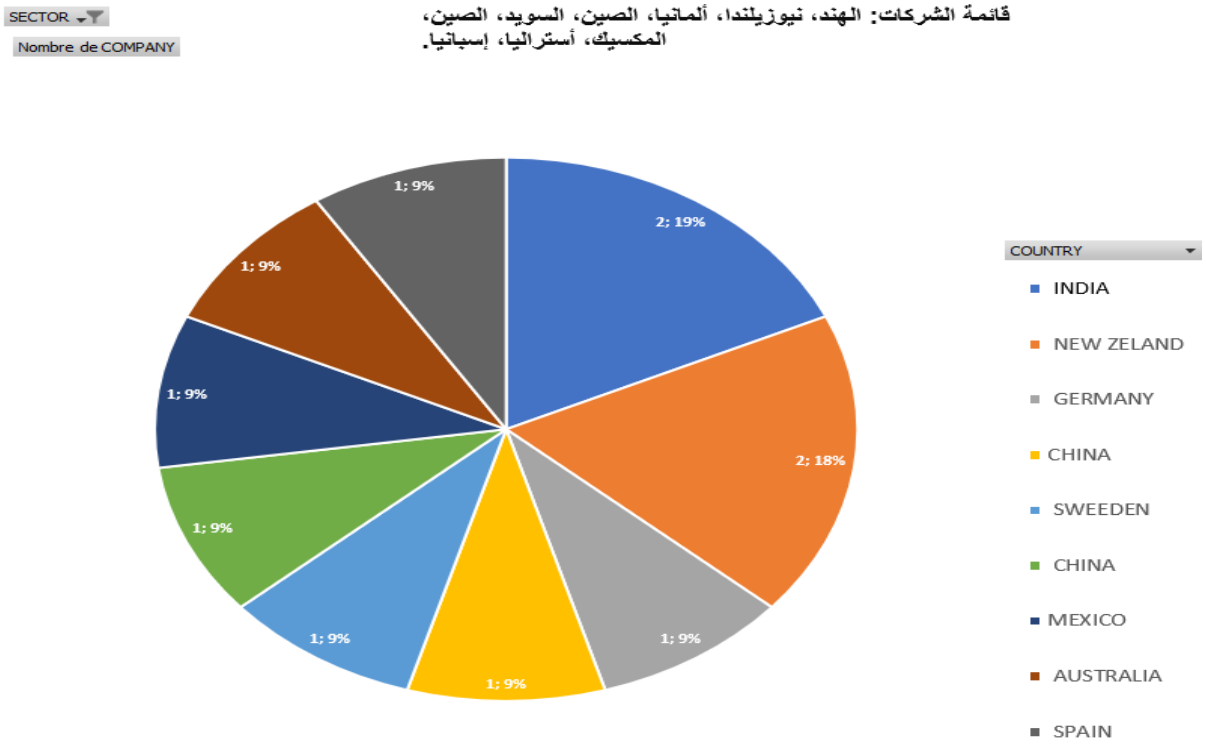

تعليب الأسماك: تعادل - إسبانيا - فرنسا – ألمانيا

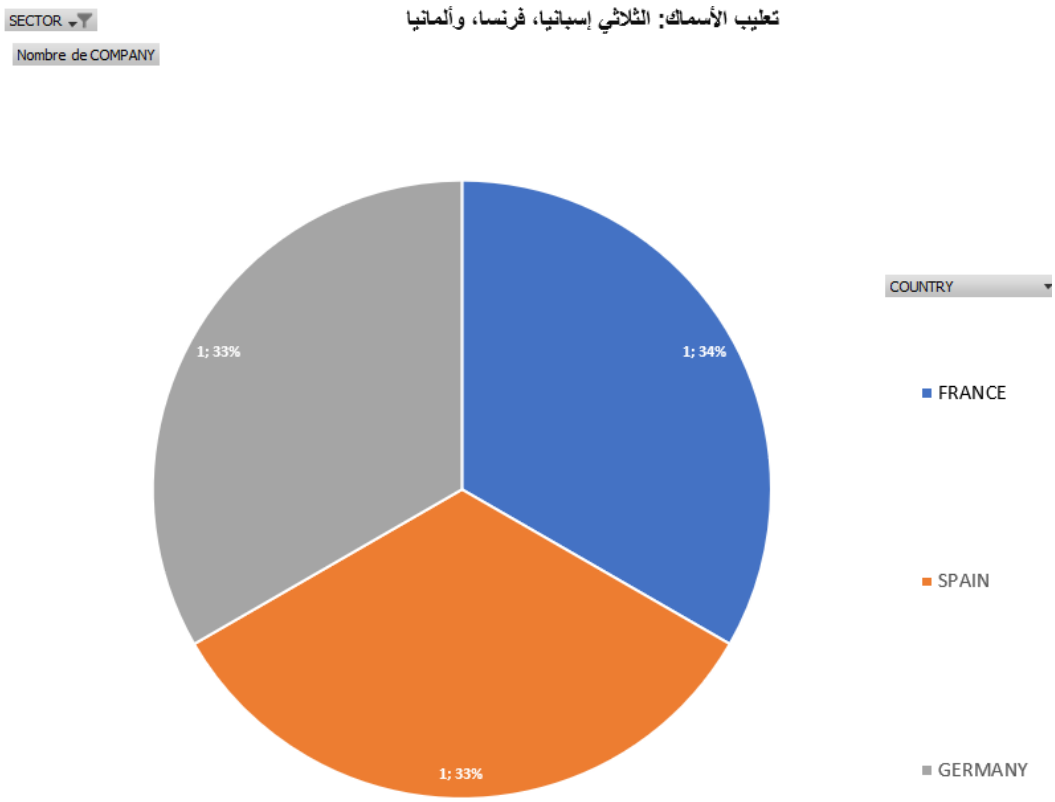

الصيد البحري: إسبانيا - الدولة الرائدة في نهب الموارد السمكية في الصحراء الغربية

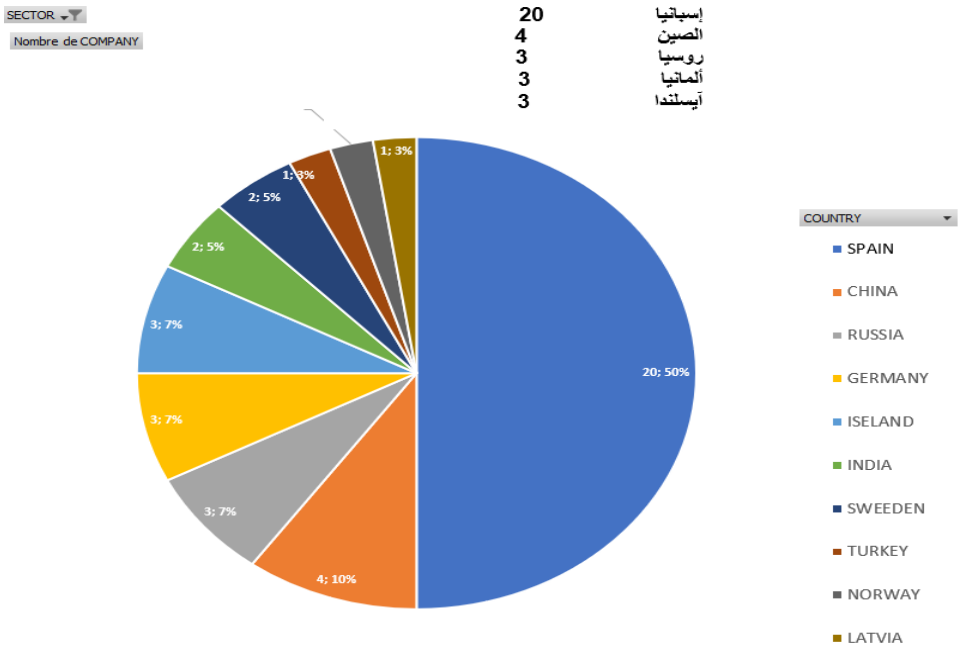

Pour toutes info : centre.miske@gmail.com - Mohamed OULD CHERIF/Dr Ghali ZBER
Notre Website : https://centremiske.aseso.fr/

قطاع الأموال: فرنسا والسويد في الصدارة

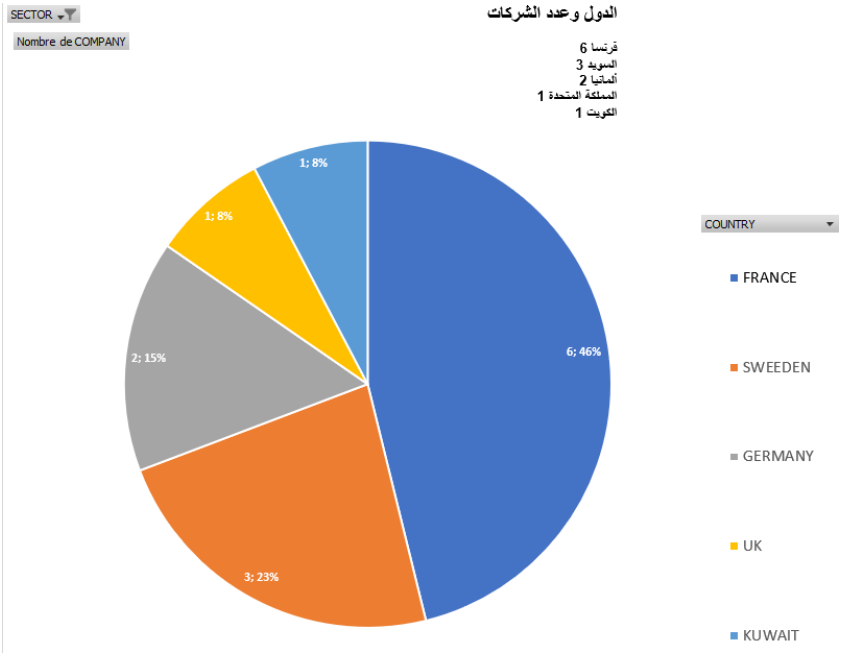

الطاقة المتجددة: 6 لاعبين رئيسيين

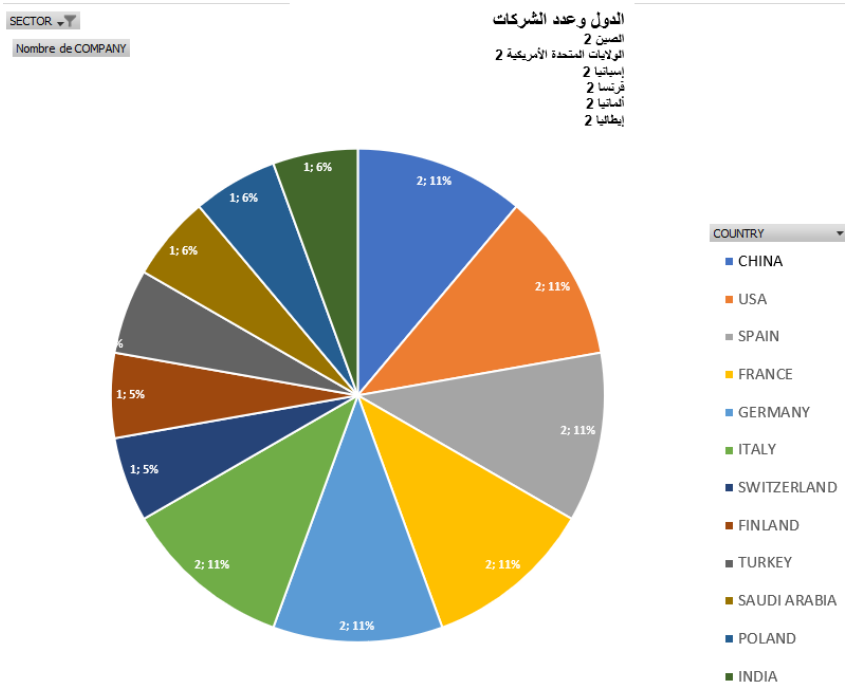

البناء: إسبانيا تسيطر على نصف القطاع

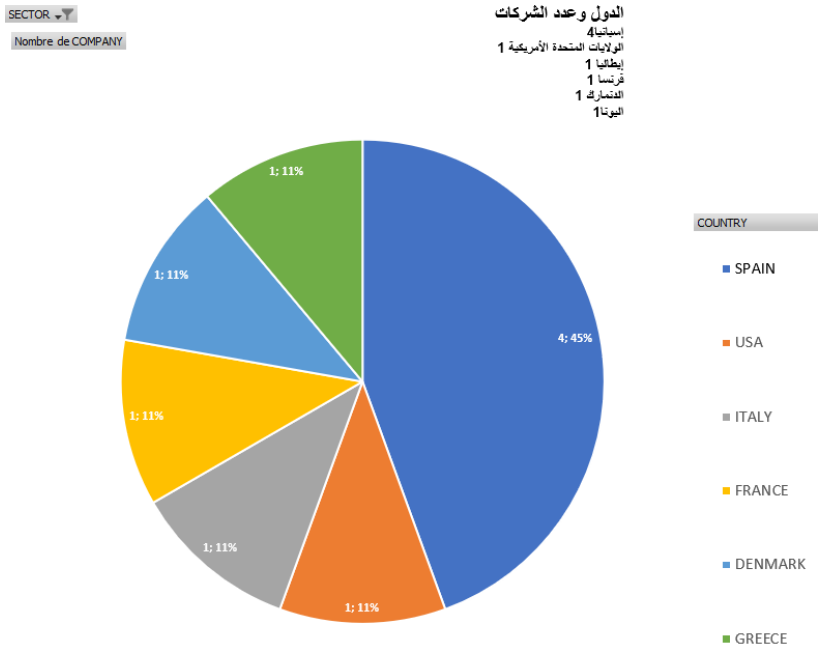

النقل (الشحن): ثلاثي في الصدارة (الصين - اليونان - الدنمارك)